

تقرير المراجع المستقل

الى مساهمي شركة الصناعات الكيماوية الأساسية - المحترمين
(شركة مساهمة سعودية)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة الصناعات الكيماوية الأساسية ("الشركة") وشركاتها التابعة (بشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التوضيحية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية "الميثاق"، ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وقينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

الامر الرئيسي للمراجعة	كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
تقييم الانخفاض في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يوجد لدى المجموعة ممتلكات وآلات ومعدات بقيمة دفترية تبلغ ٧٨٤,٩٣ مليون ريال سعودي، بالصافي بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة بمبلغ ١٥,٩٤ مليون ريال سعودي بما في ذلك خسائر الانخفاض في القيمة بمبلغ ٢,٧٦ مليون ريال سعودي المحملة على الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بمراجعة ما إذا كان هنالك أي حالات أو تغيرات في الظروف والتي تشير إلى أن القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات قد تكون غير قابلة للاسترداد (مؤشرات الانخفاض في القيمة) أو أن خسائر الانخفاض المعترف بها سابقاً المتعلقة بأحد الأصول لم تعد موجودة أو قد انخفضت. في حالة تحديد أي من تلك المؤشرات، تقوم إدارة المجموعة بإجراء تقييم تفصيلي للانخفاض في القيمة عن طريق احتساب القيمة القابلة للاسترداد للموجودات للوحدات المولدة للنقد ذات الصلة ومقارنتها بقيمتها الدفترية.	تتضمن إجراءات مراجعتنا مايلي:
عند تحديد القيمة القابلة للاسترداد، قامت الإدارة بتقييم القيمة قيد الاستخدام للممتلكات والآلات والمعدات المتعلقة بوحدات محددة لتوليد النقد للمجموعة (والتي تم تحديد مؤشرات لانخفاض لها) بناءً على الخطط التي تم الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة المجموعة والتي تعكس وجهة نظر الإدارة لظروف السوق الخارجية وبعض التغيرات الداخلية الرئيسية بما في ذلك تقدير النمو المناسب ومعدلات الخصم.	• تقييم معقولة تحديد الإدارة لوحدة توليد النقد للمجموعة.
لقد اعتبرنا هذا كأمور رئيسي للمراجعة حيث أن تقييم القيمة القابلة للاسترداد للممتلكات والآلات والمعدات يتطلب تقديرات هامة وأحكاماً تضمن أسعار المنتجات والظروف الاقتصادية والسوقية المستقبلية ومعدلات النمو ومعدلات الخصم.	• تقييم تقديرات الادارة لمؤشرات الانخفاض في القيمة، أو الأحداث التي تشير الى انعكاس أو انخفاض خسائر الانخفاض المعترف بها سابقاً بما في ذلك الاستنتاجات التي تم التوصل اليها.
	• تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية لعملية تقييم الانخفاض في القيمة التي تشمل تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة وتقدير القيمة القابلة للاسترداد.
	• تقييم مدى معقولة افتراضات الإدارة المستخدمة في عملية تقدير القيمة قيد الاستخدام لتحديد القيمة القابلة للاسترداد للممتلكات والآلات والمعدات المتعلقة بوحدات توليد النقد للمجموعة. حيث تشتمل على:
	(أ) تقييم مدى ملائمة المنهجية ودقة بيانات المدخلات المستخدمة من قبل الإدارة لتقدير القيمة قيد الاستخدام بناءً على نماذج التدفقات النقدية المخصومة،
	(ب) اختبار مدى معقولة معدلات الخصم والنمو المستخدمة في نماذج التدفقات النقدية المخصومة. كما شارك خبراء التقييم الداخلي لدينا لمساعدتنا في تقييم مدى معقولة معدلات الخصم المستخدمة،

تقرير المراجع المستقل الى مساهمي شركة الصناعات الكيميائية الأساسية (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة	كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
راجع الإيضاح رقم ٩-٣ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة المتعلقة بالسياسة المحاسبية لانخفاض قيمة الممتلكات والألات والمعدات والايضاح رقم ٤ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة للإفصاح عن التقديرات والاحكام الهامة والايضاح رقم ١٣ حول القوائم المالية الموحدة المرفقة المتعلقة بالممتلكات والألات والمعدات.	(ج) القيام بتحليل الحساسية للافتراضات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيمة قيد الاستخدام وذلك لتحديد الأثر المتوقع لنطاق من النتائج المحتملة. تقييم مدى كفاية وملاءمة الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس إدارة الشركة ("المجلس") هو المسؤول عن المعلومات الأخرى، وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقريرنا حولها، والتي من المتوقع أن تكون متاحة لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

لا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن يُبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند فعل ذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهريّة.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي للمجموعة أنه يحتوي على تحريفات جوهريّة، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ووفقاً لأحكام نظام الشركات، والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى انها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الادارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول الى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير المراجع المستقل الى مساهمي شركة الصناعات الكيماوية الأساسية (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:
- التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال مراجعة المجموعة بغرض الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، كأساس لإبداء الرأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيهه، الاشراف، وفحص أعمال المراجعة المنفذة لأغراض مراجعة المجموعة. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.
- وتُفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونُبْلِغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبْلِغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.
- ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثم تُعدّ هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

شركة آر إس إم المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية



محمد بن فرحان بن نادر

ترخيص رقم ٤٣٥

الخبر، المملكة العربية السعودية

٥ رمضان ١٤٤٦ هـ (الموافق ٥ مارس ٢٠٢٥)